

مركز معلومات الخصوصية الإلكترونية  
**Electronic Privacy Information Center**

أضواء  
الخصوصية وحقوق الإنسان 2005  
**Privacy and Human Rights 2005**

تدقيق دولي لقوانين الخصوصية وتطوراتها.  
**An International Survey of Privacy Laws & Developments**

Marc Rotenberg and Cédric Laurant  
Ula Galster and Katitza Rodríguez Pereda

موجز التقرير  
**Executive Summary**

(Translation into Arabic: Prof. Omar M. Ben Younis)

موجز التقرير  
هذا التقرير السنوي المعد من قبل مركز معلومات الخصوصية الإلكترونية EPIC جعة وتقريييم حالة الخصوصية في أكثر من سبعين يتولى PI والخصوصية الدولية دولة حول العالم. فهو يبرز الحماية القانونية للخصوصية ويخلص الموضوعات ذات الأهمية والأحداث ذات العلاقة بالخصوصية والمراقبة. وكل تقرير لدولة ما في هذا التقرير يتولى بالحماية الخصوصية تغطية النموذج الدستوري والتشريعي واللوائح التي يتولى ومراقبة الاتصالات من قبل السلطات، وتطور ذلك أمام القضاء وفي المحاكم، وكذلك الغالب الأعم من الملاحظات من قبل المنظمات غير الحكومية ومجموعات حقوق الإنسان، والعديد من التطورات والأخبار الرئيسية المتعلقة بالخصوصية.

هذا التقرير كان السبب إلى طرحه هو حاجة الحكومات إلى مزيد من العدي من التطورات في الأمن بعد الأحداث الإرهابية في السنوات الأخيرة الماضية في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط والولايات المتحدة. ولقد سعت العديد من الدول حول العالم إلى بذل جهودها لإعداد سياسات لسيطرة مراقبة الحكومات للأفراد. ولقد قامت الحكومات بذلك وتشريعات تهدف إلى رفع معد عن طريق إعداد أو تقوية نماذج تحدي الهوية ومراقبة اتصالات الأفراد. وفي ذات الوقت فإن الحكومات قامت بشكل جامد بمحاولة إضعاف نظم حماية البيانات وتكتيف جمع المعلومات من عملية مشاركة مع مجال متنامي من السلطات وهيئات أمن المصانير العامة والخاصة، واستحداث وطنية.

## 1. الاجراءات الحكومية في مواجهة الازه اب

حول العالم، سعت الحكومات الى الاحتفاظ بسياسات مراقبة الاتصالات التي تبرز مكافحة  
ات التي الازه اب. ولقد كانت أحد أهم الاتجاهات في هذا الشأن هو التوسع في تطبيق الاجرا  
توكد تحديده هوية الأشخاص الذين يعبرون الحدود بين الدول. ولقد أصدرت العديد من الدول،  
بالتبعية للدوليات المتحدة، نظم خاصة بها مهتمها توثيق وتحديد هوية المسافرين  
بيومتري، تعتمد على التكنولوجيا الجديدة مثل نظم مطابقة البصمات وبصمة القزحية  
عرف على الوجود او تحديده هوية بالراديو. ولتنفيذ هذا فقد قامت العديد من (العين) وال  
مذه الدول باعداد نماذج وطنية للتعرف على الهوية ونظام قواعد بيانات بيوماتري، وبالرغم من  
أنه بدأت هذا كله على الأجانب إلا إنه قامت بدم هذه الاجراءات لتشمل الأقليات وفي النهاية  
ر لي شمل كافة المواطنين. تطور الام

ومذا العام، تتبوع الحكومات من طق اعداد اجراءات جديدة للرد على التهديد بالازه اب. بعض م  
الاجراءات تم اتخاذها لتبرير مقاصد، والآخرى للسماح للسلطات بممارسة سلطان جديد ليس  
أغراض أخرى مختلفة. في اطار هدف أصلي ومحدد يتعلق بمكافحة الازه اب ولكن تم تطبيقها ل  
فقد سمحت بعض القوانين الجديدة سمحت بزيادة سلطان المراقبة ومشاركة المعلومات  
المخابراتية بين الهيئات الحكومية، وبعض القوانين الأخرى قامت بتأسيس هيئات  
حكومية جديدة مهتمها المحددة هي مكافحة الازه اب. إلا أن العديد من هذه لا يسمح بطرح مناس  
وع المراقبة، والاتجاهات الحديثة تعتمد على قيام الحكومات بتفويض مهامها بشأن لموض  
تجمعي وتخزين المعلومات على شركات خاصة.

## 2. اجراءات حكومية أخرى

لم تقم الحكومات بتحديد نفسها بما قد تقر حديتها من اجراءات مراقبة تتجاوز مع تهديدات  
م بتكنولوجيا المراقبة تناولت نظم بيومتري وكروت الازه اب. فالعديد من مناطق الامت  
ذكية وقواعد بيانات صحية (بيانات اسمية صحية) وبيانات ملكية ومراقبة بالفيديو.  
وأغلب الحكومات حول العالم تعتمد بشكل متنامي على تكنولوجيا المراقبة بالفيديو  
الأمكن العامة ووسائل لتحقيق السلامة العامة ومسددة للسلطات، بما في ذلك مراقبة  
المواصلات والجبابة.

وتقوم بعض الحكومات الأخرى بنشر نظم الكروت الذكية بشكل أكثر من السنوات السابقة  
على العديد من التطبيقات، من جوازات السفر وتراخيص القيادة والكروت البنكية  
يتم ربطه مع المعلومات والمصرفية الى الكروت الطبية وكروت المرضى. وبعض هذه الكروت  
البيومتري والعديد من هذه يسمح لحاملها بالتجاوز الالكتروني مع هيئات حكومية  
والاستفادة من خدمات الحكومة الالكترونية. مثل نظم الكروت هذه يبدو أنه تم نشر استعماله  
عة، بالرغم من أصالة لدى أقلية من الناس، مثل اللاجئين والأجانب من ذوي الإقامة غير المشرو  
أن بعض الحكومات تخطط لتعميم هذه الكروت في مرحلة مقبلة على الكافة في داخل الدولة.  
والعديد من الانتقادات التي تواجهها هذه الحكومات تتعلق بطرح الآلية المناسبة لإيجاد  
واجهة قوانين لحماية البيانات في البلدان التي يتم فيها استخدام هذه الكروت بما في ذلك م  
مخاطر سرقة الهوية.

تم تنامي DNA أن العديد من قواعد البيانات الاسمية الصحية وكذلك الحمض النووي استخدمها خلال السنوات السابقة. فاستخدامها ونطاقه تنامي: في العديد من الإجراءات وعلى السلطات على العديد من الأشخاص: أصبحت مسألة إطالة مدد الحجز أمر عادي: وبحيث اعتمدت هذه الأمور لبناء هيكلي الإذناب: بل أن بعض الحكومات شرعت في إعداد نظم بيانات اسمية وطنية للحمض النووي. فقواعد البيانات الاسمية هذه تم استخدامها بشكل متنامي لتحقيقها لأغراض أخرى، من الضمان الاجتماعي والبحث الطبي إلى مراقبة نفقات العناية الصحية. إذ يشكل أكثر معدل لمخاطر العدوان على الخصوصوية عندما لا يكون للأفراد ارادة على وه الاختبارات الجينية التي تتم او على نتائجها التي يتم استخدامها بشكل او آخر. فقد استطال النقدي مشروعية ودستورية ذلك، وكذلك عدم توعية الناس بذلك.

معلومات من هنا، قللة قليلة من هنا اتخذت اجراءات مراقبة قاسية وبين الدول التي تم استقصاء ال كوسيلة للتحكم في نشاط الناس، من مراقبة المراسلات الالكترونية واتصالات الهاتف وكذلك البحث عبر الانترنت والتصفح الى فلترة SMS والفاكس والرسائل القصيرة قاهي الانترنت. الانترنت والمراقبة للاحققة للاتصالات وكذلك مراقبة م

### 3. دور القطاع الخاص في المراقبة

حول العالم، التزمت الشركات الخاصة بالعديد من ممارسات المراقبة. وبعض من أهم الوسائل والمراقبة RFID التكنولوجيا التي استخدمتها هي ترددات الراديو لتحديد الهوية ع الخاص باعتباره أداة ذات مهام أضحت أكثر استخداما في القطار RFID بالفيديو. فتقنية متعددة للمراقبة والتعقب والأمن وإعداد الجرد للمنتجات ودعم التسلسل الإداري. والاسستثمار في اطار التقنوية والمساحة الكبيرة لتطبيقاتها المتعددة تنامي يوميا، من استخدامها في لدفع بدون استخدام عملة. المكتبات لتنظيم استعارة الكتب الى استخدامها كوسيلة في ا فمنا الواضح أنها تستخدم كوسيلة لتعقب حركة الأفراد. بدأ من استخدامها من قبل المسافرين الأجانب والمسجونين او مجموعات الأقليات الأخرى على الحدود او في السجن، كن الى نماذج المراقبة الحالية التي تتولى مراقبة الموظفين وموظفي الحكومة في أم العمل او حين القيام بالاتصال بأماكن ذات معدل أمن عالي المستوى. وبالرغم من أن الأخرى أظهرت RFID التكنولوجيا مفيدة في العديد من التطبيقات، إلا أن بعض تطبيقات مخاطر عديدة على حق الأفراد في الخصوصوية. خاصة عندما تسمح التكنولوجيا بتعقب المعارضين السياسيين. ويقيمون أن بعض المشرعين شامل وسري للمشتبهلكنين و الهويات الحكومية وسلطات حماية البيانات بتعقب تأثير هذه التطبيقات على خصوصية الأفراد، ولقد جعلت مراقبة خصوصية أنشطة المجموعات عامة الناس على دراية بمخاطر التكنولوجيا.

القطاع الخاص قد نما بشكل كبير في العام ورغم أن استخدام المراقبة بالفيديو من قبل المنصرم وبحيث اتسع نطاق هذا الاستخدام، فإنه في بعض الدول فقط قد تم اتخاذ خطوات لأعداد وسائل حماية لردع إساءة الاستخدام.

(سبام) دفع العديد من SPAM أن مكافحة المراسلات الالكترونية للبريد الدعائي المحظور دار تشريعات جديدة في حين هناك العديد من المشروعات لا تزال معلقة حتى هذه الدول الى اص اللحظة في دول أخرى. العديد من الدول الأوروبية قامت بتنفيذ توجيه الخصوصوية والاتصالات الالكترونية، الذي يشكل أهم جهد تشريعي حتى يومنا هذا والذي ي طرح نموذج حل ائي في ه. ولقد أخذ في الاعتراف أيضا حلولا أخرى لموضوع السبام والاختصاص القض

لمكافحة السبام وبحيث قامت منظمات دولية أخرى والعديد من الحكومات بتكثيف جهودها في السنوات السابقة لتنمية التعاون الجنائي في هذا الإطار، واعداد اجراءات تقنية وتنموية لعديد من منظمات مكافحة السبام الوعدي العام لدى الناس. وفي ذات الوقت تم تأسيس ا والخبراء وشركات مجموعات التركيز حول العالم للدفاع عن مصالحه المشتركة. والعديد من القضاءي الكبرى قامت بالحد في الاختراق باستخدام السبام. وبعض سلطات حماية علق البيانات أيضا أبدت ملاحظات بأن العديد من الشكاوى التي أبدت الرأي فيها تت بالسبام.

العديد من الشركات في الولايات المتحدة التي تقوم بتجميع المعلومات حول المستهلكين ومستخدمي الانترنت ومن تبنيها الى طرف ثالث يقوم بالكشف عنها، ووفقا للالتزامات قانونية حول حظر النشر الأمني، قد اعتبرت منتهكة لنظم بيانات أمنية خطيرة. فمذه ركزت على المخاطر العالية لمعالجة البيانات خارج أي نموذج لحماية البيانات القضاءي وبحيث يعد من الأهمية بمكان تطبيقي اجراءات أمنية مناسبة. كذلك يرفع هذا الامر من معدل قضايا مخاطر سرقة الهوية في السنوات القادمة، إذ لها تأثير على الثقة لدى مستخدمي تجارة الالكترونية. وبالرغم من أن إساءة التنظيم الإداري للبيانات الانترنت ممن يستخدم ال الاسمية قد تم الإبلاغ عنه غالباً في الولايات المتحدة، فقد كان له تأثير حول العالم، بما في ذلك الدعوات من قبل صانعي القوانين لتقوية حماية البيانات والقوانين الأمنية. لمشكلات مثل الاحتيال وسرقة الهوية في قطاع معالجة وبعض دول العالم الثالث تعرضت صناعات الأعمال والتجارة.

#### 4. قوانين جديدة لحماية البيانات

حول العالم، تم اصدار قوانين جديدة وكذلك تم تعديل العديد من مشروعات القوانين تتعلق الاتحاد الاوروبي بحماية حق الفرد في الخصوصية وحماية البيانات. في حين أن 25 دولة من أوجدت تنسيقاً بين مجموعة قوانين حماية البيانات، فإن أغلب الدول الأخرى التي تقوم بتنظيم موضوع الخصوصية هي دول موقعها في آسيا وأمريكا اللاتينية. وهي بشكل عام تتبع نموذج حماية البيانات الاوروبي. وفي العام الماضي تم تطبيقي توجيه أوروبي ( حول صوصية والاتصالات الالكترونية) في أكثر الدول الأوروبية بالمقارنة للعام للسنوات الاخ السابقة عليه، وبحيث قام بتوفير حماية لمستخدمي الانترنت والاتصالات من السبام وتوفير الثقة لهم في حركة الاتصالات.

كومية حول العدوان 5. نجاح مساعي اعتراضات مجموعات المجتمع المدني والمنظمات غير الح على الخصوصية.

تم الكشف عن وجود عدوان على الخصوصية في العديد من الدول من قبل مجموعات حقوق الانسان. في استراليا قام مؤيدو الحريات المدنية بالقضاء على مقترح الحكومة بتوسيع مجموعة حقوق قاعدة بيانات باستخدام معلومات الاحصاء الوطني للسكان. وفي ماليزيا قام الانسان في البرلمان ومجموعة من المواطنين بالتعبير عن اعتراضهم لأي انتهاكات شرطية للحق في الخصوصية، واستجابة لهذا الاعتراض أوعزت الحكومة الى المؤسسات الاسلامية الاتباعة للدولة بأن يجب عليها الحصول على ترخيص من الشرطة قبل القيام بأي نشاطات. ي تاي لان د طلبت الشرطة من الحكومة اصدار قانون يسمح بالمراقبة والتفتيش بدون إذن. وف إلا أن الاعتراض على هذا الطلب أدان هذه المحاولة كونها تعد عدواناً على حقوق الانسان والحريات المدنية، ولقد تم دفن الفكرة تماماً. وفي الولايات المتحدة، وبعد عدة سنوات من الاعتراض من

قبل مجموعات الحريات المدنية على خطط الحكومة في تحديد هوية المسمافرين، تم القضاء على نظام CAPPS 2 على نظام لتحديد هوية المسمافرين جوا. 2

6. التطورات في ظل الانفتاح الحكومي  
هذا العام، أغلب التطورات في إطار الانفتاح الحكومي يتعلق بالقوانين الجديدة أو التنظيمات ورمق دونيا و أوغندا)، والقوانين المتعلقة (المانيا وجواتيمالا ومنغوليا ونيجيريا (الكواد وسيريلانكا). وكذلك وجدت قضايا تتولى بالحماية الحق في الدخول الى المعلومات الحكومية (مثل: كوستاريكا)، في حين أن المملكة المتحدة في النهاية قامت بتطبيق قانون حرية المعلومات.

7. نشاط المنظمات الحكومية الدولية  
أن نشاط المنظمات الحكومية الدولية، في وجود غموض واضح للسياسات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، استمر بشكل عام بعيدا عن رؤية الامة له. فقد كانت هذه المنظمات نشطة للغاية، تطویر آليات ذات وعلى المستوى العالمي كانت بعيدة عن أية حسابات ديمقراطية، لأجل تأثير لسياسات مضادة للإرهاب يمكن الاستعانة بها على المستوى الوطني لردع الإرهاب. فمجلس الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، كان يدفع بشكل مستمر لاتخاذ إجراءات مضادة أكبر للإرهاب بالتنسيق بين النماذج القانونية التي أصدرتها الدول وذلك بهدف إيجاد قوة للسلطات دون حاجة الى وسائل اتصال للمراقبة وضمانات مناسبة للخصوصية.